

المشهد السياسي

مطلبية بدأت امس بدء امتصاصات المسكربين المتقاعد، وتستكمل بإضراب لثلاثة ايام. دعا اليه الاتحاد العمالي العام مع ما اعتصامات المسكربين المتقاعد، وبالرغم من الهدوء الذي اتسمت به جلسة مجلس الوزراء امس، إلا ان مارش عن المداولات، اوحه بتباينات كبيرة في كيفية مقاربة مسألة خفض العجز، في ظل استمرار «حزب المصارف» في الحكومة، وفي حينيتها من اجابتهما في تصحيح مالي، السواك المركزي بزيك هو نفسه، من يتحلق عبه تخفيض العجز؟

الموازنة في الحكومة:

من يتحكّ عبء تخفيض العجز؟

لجنة الرقابة على المصارف ومجلس مجلس الوزراء امس، تقريراً بابرز بنود مشروع موازنة عام 2019، مبدياً انتقاحه على كل الاقتراحات، فكان أن كتف عن «سز» انخفاض كلفة الدين العام عن المتوقع، وأشار إلى أنه بنى أرقامه على إجراءات اتفق عليها مع مصرف لبنان لاكتتاب بسندات الخزينة بقيمة 12 الف مليار ليرة على 10 سنوات، بغائدة واحد في المئة، وسيؤدي هذا الإجراء، بحسب مشروع الموازنة، إلى انخفاض كلفة خدمة الدين في عام 2019 من 9700 مليار ليرة إلى 8312 مليار ليرة، أي ما يعادل 1388 ملياراً (925 مليون دولار)، وبذلك تكون كلفة خدمة الدين قد ارتفعت 98 مليار ليرة فقط عن كلفتها في عام 2018 (8214 مليار ليرة).

وبالرغم من أن هذه الخطوة ستسهم في خفض العجز، إلا أن ربطها بما سبق أن أعلنه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في اللقاء الشهري مع «هل يُقرض مصرف لبنان الدولة 12 الف مليار ليرة بغائدة واحد في المئة؟»

وزير الاقتصاد معلقاً على مشروع الموازنة: لم يقارب مشكلاتنا الأساسية!

في ما باتت، نص المداخلة التي أدلى بها وزير الاقتصاد منصور بطيش في مجلس الوزراء امس، تعليقاً على مشروع الموازنة العامة، والتي قدّم فيها جزءاً من ملاحظاته على المشروع، إضافة إلى اقتراحاته لخفض الإنفاق وزيادة الإيرادات، فضلاً عن ملامح رؤيته لخطة النهوض الاقتصادي.

تلقيق على مشروع موازنة 2019

لا شك أن مشروع موازنة عام 2019 المطروح علينا تضمن إجراءات جيدة ومطلوبة ويمكن البناء عليها، لكنه لم يقارب مشكلات أساسية يتوجب علينا التصدي لها.
يتقدم هذه المشكلات بتأطؤ النمو الاقتصادي وتنامي العجز في حسابات لبنان الخارجية وارتفاع عبء خدمة الدئّن العام على الاقتصاد عموماً والمالية العامة خصوصاً. ولا بد من التوقف عند عبء الدين الخارجي بما هو التزامات لبنان تجاه الخارج التي تندرج من ضمنها ودائع غير المقيمين، والتي باتت الفوائد المدفوعة عليها تستنزف جزءاً مهماً من الدخل الوطني وتساهم في عجز ميزان الدفعوات. إن غياب هذه المقاربة عن مشروع موازنة عام 2019 يجعلها قاصرة عن تنفيذ ما وعدت به حكومتنا في بيانها الوزاري، فالموازنة هي الأداة التي تستخدمها الحكومة لتنفيذ سياسات الدولة في شتى المجالات، وهذا ما يتنظره منا المواطنين، وليس



رئيس الجمهورية لموازنة حفز الاقتصاد ولا تولى لبنان على الناس (حالي جهر)

والوطني والإسراع في مكتنة إدارات الدولة».
وأما رئيس الحكومة سعد الحريري، فاعتبر في مداخلة أن أرقام الموازنة لناحية خفض العجز غير كافية. وأشار إلى أنه لم يعد بالإمكان الاستمرار في طريقة الإنفاق نفسها، مجدداً مشاكل البلد بثلاثة أبواب، هي الرواتب والأجور، دعم الكهرباء، وخدمة الدين.

وقدم خليل عرضاً بشأن الرواتب ومعاشرات التقاعد، ولكي يبين ضخامة كلفة معاشرات التقاعد، فإنها برواتب الموظفين الحاليين من دون احتساب التعويضات المختلفة وأشار إلى أنه لم يعد بالإمكان الاستمرار في طريقة الإنفاق نفسها، مجدداً مشاكل البلد بثلاثة أبواب، في بند الرواتب والأجور ومعاشرات التقاعد، وأوضح خليل أنه انجز عمله

بموضوع التدبير رقم 3 للعسكريين، فصفق له عدد من الوزراء على هذا الأمر. ويادر خليل إلى القول إنه جاهز كوزير للمال على إعداد السيناريوهات المالية اللازمة لمعرفة قيمة اقتطاع نسبة على الرواتب والأجور في القطاع العام ضمن الشطور المطروحة، إلا أنه أشار أيضاً إلى أن موقفه السياسي يعترض على المن بالرواتب والأجور. وسجل خليل موقفاً على اعتراضات وزير الدفاع الياس بو صعب على المن بروتاب العسكريين، مشيراً إلى أنه تحدث علناً عن الموضوع قبل مناقشته في مجلس الوزراء، فاجابه بو صعب بان الاعتراض جاء بعدما اندرج خليل في مشروع الموازنة بنوداً تطاول العسكريين من دون التشاور معه، لكونه الوزير المعني بهذا الأمر.

وتحدث نائب رئيس مجلس الوزراء غسان حاصباني، فأشار إلى وجوب إجراء خصخصة جزئية لبعض القطاعات، داعياً إلى وضع سقف للاقتراض وإشراك القطاع الخاص بمعالجة مشكلة الدين وخدمته. أما الوزير سليم جريصاتي، فطالب بقطع الحساب من عام 1993 إلى اليوم، وتحذّث عن أخطاء في أرقام سلسلة الرتب بعب تصحيحها. وطالب بان تكون موازنة 2019 تحفيزية للاقتصاد، وأن تسهم في التخاطر بعجز الحساب الجاري (التعاملات مع الخارج). كذلك دعا إلى حماية الإنتاج الوطني، فرض رقابة مشددة على كلفة الاستممارات العامة، وضع قانون لاستعادة الأموال المهربة، معالجة مشكلة الامساواة بين المكلف المترّم تطبيق الضريبة

وبين غير الملتزم (عدم الاستمرار في نهج الإعفاءات)، وزيادة الرسوم على إشغال الاملاك العامة البحرية، إلغاء المؤسسات والمحاسن والصناديق غير المنتجة. اعتمدا الضريبة التصاعدية على الدخل والأرباح، زيادة التقييمات الاجتماعية، إقرار قانون ضمان الشيوخوخة، تطبيق قانون التصوف الوطني.

من جهته، طاب الوزير محمد فنيش بان تتضمن الموازنة مقاربة اقتصادية شاملة، وألا تشمل الإجراءات عدداً

خليل يرّد على بطيش

أسهمت الورقة التي قدمها الوزير منصور بطيش (منشورة كاملة في الصفحة نفسها) في إحداث سجالات داخل مجلس الوزراء وخارجه. وقد غرد خليل مساءً، عبر تويتر، قائلاً: «كنت أودّ ألا أدخل في سجالات قبل مناقشة أرقام الموازنة، لأن الزميل منصور بطيش قد وزع مداخلته معتبراً أنها في مقابل مشروع الموازنة وتعليقاً عليها، فإني أرده إلى ما شرحته مفئداً بالتفصيل كل البنود الواردة». أضاف: «لكن الأهم، وما يجب أن يعرفه الرأي العام، أن اقتراح الوزير بطيش الأساسي هو فرض ضريبة إضافية 3% على كل المستوردات الاستهلاكية التي كانت موضع رفض واضح من قبلي. وللكلام تنمة». وفيما اعتبر بطيش أن هذه الضريبة تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني، اعترض وزراء عليها، ومنهم الوزير محمد شقير، الذي قال إنها بمثابة زيادة 3 في المئة على الضريبة على القيمة المضافة وستطاول كل الناس. (الأخبار)

كبيراً من المتضررين. واعتبر أن ثمة 3 حلقات في الموازنة تحتاج إلى تصحيح، هي دعم الكهرباء وكلفة الرواتب وكلفة خدمة الدين العام. وشدد فنيش على ضرورة المواءمة بين السياسات النقدية والمالية، وتساءل: أين أرباح المصرف المركزي؟ إن ذ القانون يفرض أن يحول 80 في المئة من أرباحه إلى الخزينة العامة، فيما هو في الواقع لا يحوّل سوى 60 مليار ليرة. كذلك، طالب باعتماد الشفافية في التلزييمات ودرس أوضاع المرفأ والريجي وأوجيرو. ودعا أيضاً إلى تزويد مجلس الوزراء بنتائج المalle العامة للأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة وبكل أرقام سنة

الوزير عادل افوني الذي ذهب إلى الدعوة إلى إقرار موازنة استثنائية ترفع النمو الاقتصادي وتخفّض العجز المالي، لكنه طالب أيضاً بان تؤنّفن الحماية للقطاع الخاص والمصارف والبنك المركزي. في المقابل، تحذّث الوزير كميل بو سليمان، وهو كان محاب لشركاة مرتبطة تتعامل مع الدولة في إصدار سندات اليوروبوند، عن إمكان خفض خدمة

من لجمه. لذا يقضي تشديد العقوبات على التهريب الضريبي واعتباره جنائة بموجب القوانين، ووضع آليات تنفيذية واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين وتفعيل جباية الضرائب، لا سيما:

- ضرائب الدخل على الأرباح والأجور.
- الرسوم العقارية (الضريبة على الاملاك البنينة، الضرائب غير التكررة ورسم الانتقال).
- الرسوم الجمركية.
- الضريبة على القيمة المضافة.
- 2- إلغاء كل الإعفاءات والتسويات الضريبية، واعتماد نظام للحوافز مرتبط بأهداف اقتصادية واجتماعية تحدد بمراسيم يصدرها مجلس الوزراء بناء على توصيات صادرة عن المجلس الأعلى للاقتصاد.

3- تخفيض الحد الأدنى من الخضوع للإلزامي للضريبة على القيمة المضافة من 100 مليون إلى 25 مليون ليرة ووضع آلية فعالة لمنع التهرب من هذه الضريبة وضبط الإستريادات.

4- زيادة معدل الضريبة على فواتر الدوائع من 7% إلى 10% كما ورد في مشروع قانون الموازنة.

5- تطبيق رسم مؤقت بنسبة 3% على مدى ثلاث سنوات. يشمل جميع المستوردات ما عدا المواد الأولية والآلات التي تستخدم في الإنتاج المحلي، على أن يخصص جزء من هذه الإيرادات لتنفيذ برامج تحفيزية للتطاعات الإنتاجية لتمكينها من منافسة المنتجات المستوردة عند إزالة هذا الرسم. مع العلم أن الإقتايات التجارية التي وقع عليها لبنان تسمع في السنوات السابقة بتشجيع التهرب بدلا

12- الإلتزام بالمباشرة فوراً بإعادة النظر بهيكلية الدولة بغية تفعيلها وزيادة إنتاجيتها وتحديثها وترشيد نفقاتها، وذلك بعد دراسة الحاجات بحيث يتم إلغاء المؤسسات والمجالس والصناديق عبر المعايير الشرعية وغير الشرعية.

13- إعادة تنظيم مرفأ بيروت بهدف تحويله خلال سنة أشهر على الأكثر إلى مؤسسة عامة تخضع للرقابة وتحول إيراداتها إلى الخزينة العامة.

14- إعادة النظر بالقروض المدعومة وبإلياتها

العمدة، بما يعيدها إلى روية استعمالها. ففي حالة القروض السكنية، يجب أن يكون الدعم مخصصاً لذوي الدخل المحدود حصراً. وفي حالة القروض الاستثمارية، يجب أن يكون الدعم موجها نحو زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل والقيم

خاتما

هذه الاقتراحات هي على سبيل المثال لا الحصر. فالهم هو الوصول إلى موازنة للعام 2019 تشكل بداية جيدة للإصلاح، بهدف رفع المستوى المعيشي للناس، وتنمية الاقتصاد الحقيقي وضمان الاستخدام الأمثل للموارد وإعادة الانتظام العام في عمل الدولة والمالية العامة.